

## باكستان: حث الحكومة على ضمان سلامة طالبين من أصل مصري في باكستان

تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ على سلامة أخوين باكستانيين من أصل مصري يعتقد أن أجهزة الاستخبارات الباكستانية اختطفتهم الشهر الماضي.

وكان الأخوان عبد الله محمد الشرقاوي البالغ وعمره 22 سنة و إبراهيم وعمره 17 سنة قد فقدت آثارهما يومي 25 و 29 أيار/مايو على التوالي. وقد اكتشفت عائلة إبراهيم في 6 حزيران/يونيو أنه نقل إلى سجن آديالا في روالبندي قرب العاصمة إسلام آباد على يد وكالة الاستخبارات الاتحادية (فيا).

ولم تسمع أي أخبار عن إبراهيم منذ اختفائه ولم توجه إليه أي تهمة. وتخشى منظمة العفو الدولية من أن يكون ضحية اختفاء قسري وأن يكون حبيساً في أحد المعتقلات السرية حيث يحدق به خطر جسيم من أن يتعرض للتعذيب أو غيره من الممارسات المسيئة في المعاملة. كما تخشى المنظمة من أن تكون حياة عبد الله في خطر.

يجب على السلطات الباكستانية أن تحقق في الاختفاء القسري المفترض لعبد الله وأن تكشف ما حصل له وأين مكانه على الفور، وعليها أن تكشف إن كان محتجزاً لدى أحد أجهزة الدولة. فلو كان رهن الاعتقال، فيجب إطلاق سراحه فوراً ما لم توجه له تهمة جنائية معروفة وأن يعاد للحبس الاحتياطي بأمر من محكمة مستقلة بانتظار موعد آخر للدعوى. ويجب أن يحتجز في معتقل رسمي ومعتزف به ويُسمح لعائلته ومحاميه باللقاء به، وأن يمثل أمام محكمة مدنية مستقلة، وأن يتمتع بالحماية من التعذيب وغيره من الممارسات المسيئة في المعاملة.

إن الاختفاء القسري هو جريمة حسب القانون الدولي، وهو انتهاك خطير لعدد من حقوق الإنسان. كما يشكل ذلك انتهاكاً لبعض أحكام الدستور الباكستاني.

وحسب عائلة عبد الله وإبراهيم، فليس لهما أي ارتباطات مع أي حركة سياسية. وكان عبد الله وهو طالب يدرس الهندسة قد اختفى في العاصمة إسلام آباد بعد مغادرته مسكنه في دار الطلبة متوجهاً إلى المتاجر القريبة نحو الساعة 6 مساءً يوم 25 أيار/مايو.

وفي 27 أيار/مايو، وبينما كانت والدته عبد الله تشارك في مؤتمر صحفي عن اختفائه، قالت إنها تلقت مكالمة هاتفية من إبراهيم يخبرها أنه كان يخضع هو وأشقائه للتحقيق على يد رجال يدعون أنهم عناصر من "فرع الشرطة الخاصة" في منزل العائلة في أتوك الواقعة على بعد 90 كلم شمالي غرب إسلام آباد.

أما إبراهيم فقد اختفى من أتوك بعدها بيومين، إثر مغادرته منزله في الصباح لشراء سلع من البقالة. وقال صاحب أحد المتاجر الذي ادعى أنه شاهد الحادثة إن إبراهيم اقتيد عنوةً على يد بضعة رجال بملابس مدنية ضربوه وأخذوه بعيداً. وقال صاحب المحل إنه شاهد سيارة المعتدين متوقفة بجوار منزل العائلة في الليلة السابقة للحدث.

وطبقاً لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يمثلون العائلة فقد أخبرتهم السلطات في سجن أديالا أن وكالة الاستخبارات الاتحادية وجهت لإبراهيم تهمة الإقامة بصورة غير قانونية في باكستان وبمقاومة الاعتقال. وكانت والدته إبراهيم قد التقت في سجن أديالا في 6 حزيران/يونيو وأخبرها أنه تعرض للضرب وتم تقييده لبضعة أيام واحتُجز في زنزانه مع رجال بالغين.

وبما أن إبراهيم محمد الشراوي يبلغ من العمر 17 سنة فهو يعتبر طفلاً وعلى السلطات الباكستانية التزام قانوني بأن تعامله حسب القوانين المنصوص عنها في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل، حيث باكستان أحد البلدان الأعضاء الموقعة عليها. ويجب السماح لعائلته ومحاميه باللقاء به، ويجب أن يتاح له المثول أمام محكمة مدنية مستقلة، وأن يتمتع بالحماية من التعذيب وغيره من الممارسات المسيئة في المعاملة أثناء احتجازه. وحسب الاتفاقية الدولية لا يجوز اعتقال الأطفال إلا

كخيار أخير ولأقصر مدة ممكنة، ويجب إخطار عائلاتهم واحتجازهم وبمكان اعتقالهم. كما يجب أن يكون مكان احتجازهم منفصلاً عن مكان احتجاز السجناء البالغين. إن منظمة العفو الدولية لتشعر بقلق بالغ للغاية من أن السلطات

الباكستانية عمدت بدلاً من ذلك إلى إبقاء إبراهيم في معتقل سرّي لتسعة أيام دون الكشف عن مصيره أو مكانه، وهو أمر يرقى إلى اعتباره اختفاءً قسرياً.

وإضافة إلى ذلك، فإن الفقرة 10 من مرسوم النظام القضائي الخاص بالأحداث المصدق عليه في باكستان في عام 2000، تضع ضوابط لاعتقال واحتجاز الأطفال، بما في ذلك واجب إبلاغ ولي أمر الطفل المعتقل بأقرب وقت ممكن بعد الاعتقال. وتبدو الاتهامات في ظاهرها بدون سند لعدة أسباب. فوالدا إبراهيم كلاهما مواطنان باكستانيان، و بما أنه ولد في باكستان فمن حقه الحصول على الجنسية الباكستانية وفق القانون الباكستاني. وعدا عن ذلك، فإن الأفراد تحت سن الـ 18 سنة ليس من حقهم الحصول على بطاقات هوية منفصلة في باكستان.

لكن على الرغم من ذلك، فقد كافحت العائلة للحصول على بطاقات الهوية الباكستانية طيلة سنوات لأن والدهما بقي حتى عهد قريب فقط رهن الاحتجاز الإداري في مصر وعاجزاً عن السفر إلى باكستان لتوقيع المستندات الضرورية. وكانت محكمة بيشاور العليا قد حكمت لصالح العائلة في كانون الثاني/يناير 2010، حيث أمرت السلطات المختصة بإصدار بطاقات هوية وجوازات سفر باكستانية لهم. غير أن السلطات لم تقدم تلك الوثائق، وهو ما أبقاهم عرضة للتجاوزات. وكان والد الأخوين، محمد عبد الرحيم الشرقاوي، وأخوهما الأكبر عبد الرحمن، قد تعرضا كلاهما للتعذيب في باكستان قبل تسليمهما إلى مصر عام 1995 و 2006 على التوالي حيث تعرضا هناك لمزيد من التعذيب. وكان أخوهما الأكبر عبد الرحمن قد اعتقل على يد أجهزة الاستخبارات الباكستانية في عام 2004 والتي أبقته محتجزاً لمدة 14 شهراً قبل تسليمه لمصر.